



Distr.  
GENERAL

E/1987/85  
8 June 1987  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦  
البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات  
الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان  
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات التي أجريت  
مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ  
إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
بالنيابة ، ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة  
الفصل العنصري بالنيابة

أولا - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ  
إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ القرار ٤٨/١٩٨٦ المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٧ من ذلك القرار رجا المجلس من رئيسه الاستمرار في إجراء مشاورات بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس .

\* E/1986/100

٢ - واتخذت اللجنة الخاصة في جلستها ١٣٠٩ ، المعقودة في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، قرارا بشأن المسألة قررت بموجبه الاستمرار في دراسة المسألة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين<sup>(١)</sup> .

٣ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين القرار ١٥/٤١ الذي رجت ، في الفقرة ٢٦ منه ، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق ميامات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤ - ويرد أدناه عرض للمشاورات التي أجريت بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة بموجب أحكام القرارات المذكورة أعلاه .

٥ - ولاحظ رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة مع بالغ القلق أن الحالة في ناميبيا ما زالت تتدهور كنتيجة مباشرة لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لذلك الاقليم الدولي ، ولما تقوم به من قمع واضطهاد وحشيين للشعب الناميبي ، وتعزيز قوتها العسكرية في الاقليم ، وأعمال العدوان المتكررة ضد الدول المجاورة ، ومحاولاتها المتزايدة لزعزعة استقرار الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول في المنطقة ، وسياستها القائمة على الفصل العنصري وممارستها له وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، ودأبها على عدم الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة وانتهاكا لها . وأعرب الرئيسان عن ادانتهم للمشاريع التي يحاول النظام العنصري من خلالها ادامة سيطرته الامتعمارية على ناميبيا ، ودعا المجتمع الدولي ، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم مزيد من المساعدة المعنوية والمادية إلى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا وحركاتها للتحرير الوطني .

٦ - ولاحظ الرئيسان أن وكالات ومنظمات دولية متعددة ، كل في مجال اختصاصها ، واصلت تقديم مساعدات على درجات متفاوتة إلى شعوب ناميبيا والاقليم الاخرى المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك استجابة للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة . ولكنهما لاحظا أن المساعدة المقدمة حتى الآن من هذه المنظمات أقل بكثير من أن تفي بالاحتياجات الملحة لتلك الشعوب لا سيما في الجنوب الافريقي . وقد أحبط علما على نحو مناسب بالاحكام ذات الصلة في المقررات التي اتخذها المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال

الفوري لناميبيا ، المعقود في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ومجلس رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والعشرين المعقودة في اديس ابابا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ولجنة التنسيق لتحرير افريقيا الشابة لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية السادسة والأربعين المعقودة في أروشا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في هراي في الفترة من ١ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . واذ أخذ الرئيسان هذه الاحكام في الاعتبار ، وجدا أن من الضروري للوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى المعنية أن تزيد تكثيف دعمها ومساعدتها لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا وذلك بالتعاون الوثيق مع حركات التحرير الوطني المعنية .

٧ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي واصل تقديم المساعدة إلى الشعوب المعنية وحركاتها للتحرير الوطني ، لا سيما في مجال تنمية المهارات المهنية والقوى البشرية عن طريق التعليم والتدريب بهدف اعدادها لتحمل المسؤوليات الادارية والتقنية والتنظيمية في بلدانها في النهاية ، فضلا عن تعزيز الاعتماد على الذات في بلدان اللجوء ، ولا سيما في مجالات حيوية مثل الزراعة وانتاج الاغذية وخدمات الصحة العامة والحرف المهنية . ولاحظ الرئيسان أن المساعدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى حركات التحرير الوطني في سنة ١٩٨٦ بلغت ٦٠٠ ٧٨٧ ٢ دولار ، منها ١٠٠ ٤٧٠ ٢ دولار جرى تمويلها من أرقام التخطيط الارشادية ، و ٢١٧ ٥٠٠ دولار من الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المستعمرة .

٨ - ولاحظ الرئيسان أيضا أنه كان يجري خلال الفترة المستعرضة تنفيذ ١٦ مشروعا من مشاريع المساعدة المقدمة إلى حركات التحرير الوطني ، كان من بينها ١٥ مشروعا مستمرا في السنة السابقة ، ومشروع جديد واحد تم اعتماده في شباط/فبراير ١٩٨٦ . وكما كانت الحال في السنوات الماضية ، ظلت قوة الدفع الرئيسية في المساعدة المقدمة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي نتيجة إلى قطاع التعليم - فبلغ مجموع المشاريع تسعة قدرت قيمتها بمبلغ ٧٠٠ ٨٧٥ ١ دولار نفذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . ولاحظا أن مجموع المساعدة المقدمة لقطاع التعليم قد مؤلت من رقم التخطيط الارشادي ممثلا نحو ٦٨ في المائة من اجمالي تمويل أنشطة حركات التحرير الوطني لتلك السنة ، إي نقصانا بنسبة ٨ في المائة عن النسبة العالية التي بلغت ٧٦ في المائة لعام ١٩٨٥ .

٩ - ولاحظ الرئيسان أيضا أن مبلغ ٩٠٠ ٦٢٢ دولار قد ذهب إلى مشروعين في قطاع الصحة ، منه مبلغ ٥٠٠ ٢٧٨ دولار استمد من الصندوق الاستثماري ، والبقية من رقم التخطيط الإرشادي . وقام مكتب تنفيذ المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ هذين المشروعين . ولاحظا أيضا أن قطاع الزراعة احتل المرتبة الثالثة بعد أن خص له مبلغ ٤٠٠ ١٢٨ دولار وضم مشروعا جاريا نفذته منظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة ، وبمئة اعداد اضطلع بها تحت الاشراف المباشر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ولاحظ الرئيسان وجود ١٦ مشروعا موزعة على النحو التالي : أربعة للمؤتمر الوطني الأفريقي ، وثلاثة لمؤتمر الوندويين الأفريقيين ، وستة للمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والثلاثة الباقية لمشاريع مشتركة تعود بالنفع على جميع هذه الحركات الثلاث .

١٠ - ولاحظ الرئيسان مع التقدير أنه قد بذلت جهود مستمرة ، بقيادة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومساعدة مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للاضطلاع ببرامج متنوعة من برامج المساعدة لصالح الناميبين . ولاحظا بمفئة خاصة أنه منذ بدء برنامج بناء الدولة الناميبية حصل قرابة ٢٠٠٠ ناميبي على زملات وفرص التدريب في مجموعات في ميادين اقتصادية واجتماعية متنوعة ، وذلك يمثل ٨٥ في المائة من الموارد المالية للبرنامج . ولاحظا أن مجموع تكلفة المشاريع الجاري تنفيذها حاليا في اطار برنامج بناء الدولة يمثل أكثر من ١٦ مليون دولار ، انجزت منها بالفعل مشاريع تبلغ قيمتها ما يزيد عن ٥ ملايين دولار . ولاحظا أيضا أنه من مجموع تكلفة المشاريع تولى الصندوق الاستثماري تغطية أكثر من ١٤٣ مليون دولار أو ٦٨ في المائة ، وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تغطية نحو ٥٥ ملايين دولار أو ٢٦٣ في المائة ، وتولت الوكالات المنفذة تغطية قرابة ١١ من ملايين الدولارات أو ٧ في المائة .

١١ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرر ، في دورته الثانية والثلاثين ، وضع رقم التخطيط الإرشادي للدورة الرابعة لفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ لناميبيا البالغ ٦٤ ملايين دولار بزيادة استثنائية لرقم الدورة الرابعة بنسبة ٥٠ في المائة حسب المعايير المحددة لحساب أرقام التخطيط الإرشادية القطرية . ولاحظ أيضا أن المجلس أجل النظر في "توفير مبلغ اضافي أقصاه ٣ ملايين من الدولارات" ليقدم لناميبيا اثر تقرير يقدمه مدير البرنامج ، من المقرر أن ينظر فيه في الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الإدارة ، يوضح فيه مبررات هذا المبلغ . ولاحظ

أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرر ، في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٧ ، أن يوافق على أن يخص من أرقام التخطيط الإرشادية لدورته الرابعة (١٩٨٧ - ١٩٩١) مبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ دولار لجزر فرجن البريطانية و ٥٦٠ ٠٠٠ دولار لمونتيسرات و ٨٢٢ ٠٠٠ دولار لجزر تركي وكايكوس .

١٢ - وبينما أثنى الرئيسان على تزايد مستوى التعاون الدولي في برامج المساعدة ، واضعين نصب أعينهما الاحتياجات المستمرة الملحة للشعب الناميبي ، ناشدا المنظمات المعنية تعبئة أية موارد متاحة بغية تقديم المساعدة اللازمة لناميبيا . ودعا الرئيسان ، من أجل تحقيق تلك الغاية ، إلى بذل جهود متجددة لضمان زيادة تدفق الاموال اللازمة لإعداد برامج المساعدة الموسعة ، ولا سيما لدعم مؤسسات التمويل الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة . وحشا تلك المنظمات بشدة على اتخاذ خطوات لإزالة أي قيود أو صعوبات قائمة ، بغية كفالة توفر الموارد الإضافية اللازمة . وأكدوا أن الدور الذي يؤديه الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات المعنية له أهمية خاصة . وأعربا عن أملهما في أن يقوم هؤلاء الرؤساء التنفيذيون ، وفقا للمفكرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٥/٤١ والفقرة ١٥ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٨٦ ، بصياغة مقترحات محددة كي تنظر فيها هيئاتهم الإدارية والتشريعية .

١٣ - ووافق الرئيسان على ضرورة سعي الوكالات والمنظمات التي اعتمدت حتى الآن على المصادر الخارجة عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة ، بقدر الإمكان ، إلى إيجاد الطرق والوسائل التي تكفل إدراج اعتمادات في ميزانياتها العادية ، أو زيادة ما هو مدرج في تلك الميزانيات ، لبدء وتوسيع المشاريع التي تدعمها منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير الوطني . وفي هذا الشأن ، وجه الرئيسان الانتباه بصورة خاصة إلى الفقرة ١٠ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣٩/٤١ هاء التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى المنظمات مواصلة تخصيص اعتمادات من مواردها المالية الخاصة لتنفيذ مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية التي يوافق عليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

١٤ - ولاحظ الرئيسان أن الصلات والاتصالات الوثيقة التي أقامتها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع حركات التحرير الوطني ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد عززت إلى حد بعيد جهودها لتقديم مساعدة فعالة إلى الشعوب المعنية . ولاحظا مع الارتياح أن حركات التحرير الوطني ما زالت تمثل في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة التي تعقدها الوكالات والمنظمات ، فأسهم

ذلك في جعل المنظمات المعنية تنظر نظرة ايجابية إلى التدابير التي تتخذ لدعم الشعوب المستعمرة . ولاحظا أيضا أن عدة وكالات ما زالت ، تمثيا مع الفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥ (د - ٦١) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، تتحمل تكلفة السفر والتكاليف الاخرى ذات الصلة لممثلي حركات التحرير الوطني المدعويين إلى حضور هذه الاجتماعات . ولاحظا أيضا أنه تم قبول ناميبيا ، ممثلة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، في عضوية مختلف الوكالات والمنظمات ، وبعد أن أشار الرئيسان إلى قرار الجمعية العامة ١٥/٤١ و ٣٩/٤١ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٨٦ ، حشا الوكالات والمنظمات التي لم تمنح العضوية الكاملة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا حتى الآن على أن تفعل ذلك دون إبطاء .

١٥ - واتفق الرئيسان على أن تلك الاتصالات الوثيقة قد سهلت إيجاد زيادات أخرى في حجم ونطاق المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة وعززت قدرة الوكالات على الاستجابة بسرعة أكبر وبهرونة أكبر للحاجات التي يتم تحديدها . وأعرب الرئيسان عن أملهما في أن تقوم الوكالات والمنظمات ، من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ، باتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز تدابير التنسيق القائمة ، نظرا لأن من الامور الاساسية ضمان عدم ترك مشاريع المساعدة التي تمهت بها أو اقترحتها مختلف الوكالات دون الربط أو التنسيق بينها .

١٦ - ولاحظ الرئيسان أن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين من ناميبيا استمرت في الزيادة خلال عام ١٩٨٦ ، من خلال جهود مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية وعدد من المنظمات في منظومة الامم المتحدة . ولاحظا مع التقدير أن مخصصات برنامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ١٩٨٦ المزمودة لمساعدة لاجئي ناميبيا وجنوب افريقيا في البلدان المجاورة قد بلغت ما يزيد على ٦ ملايين دولار . ولاحظ أن عدد اللاجئين الناميبيين في أنغولا يقدر بـ ٦٩ ٠٠٠ لاجئ ، في حين زاد عددهم في زامبيا ووصل إلى ١٠٠ ٧ لاجئ . ولكنهما لاحظا مع القلق زيادة عدد اللاجئين من جنوب افريقيا في البلدان المجاورة ، بما في ذلك ٩ ٥٠٠ لاجئ في أنغولا و ٧ ٠٠٠ لاجئ في موزامبيق و ٣ ١٠٠ لاجئ في زامبيا و ٢ ٠٠٠ لاجئ في ليسوتو ولهذا فقد دعا الرئيسان كل من يهيمه الامر إلى تقديم تبرعات عامة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمكينها من الوفاء باحتياجات هؤلاء الناس بصورة فعالة ومناسبة .

١٧ - ولاحظ الرئيسان أن التدابير التي اتخذها عدد من الوكالات والمنظمات الأخرى لحجب جميع أنواع المساعدة عن حكومة جنوب أفريقيا ما زالت صارية . واتفقا على أنه ينبغي للوكالات والمنظمات الأخرى المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة أن تبرز هذه التدابير لكي تحقق أقصى درجة من العزلة لذلك النظام ، وفقا لأحكام القرارات ذات الصلة التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة المعنية ، بما فيها بصورة خاصة قرار الجمعية العامة ١٥/٤١ . وأعرب الرئيسان عن قلقهما العميق لاستمرار التعاون بين صندوق النقد الدولي وجنوب أفريقيا ، واعتبرا هذا التعاون بمثابة اعتراف بشرعية سياسة القمع التي ينتهجها في ناميبيا نظام جنوب أفريقيا العنصري أو تأييد لتلك السياسة ولعدوان جنوب أفريقيا السافر على جيرانها .

١٨ - ولاحظ الرئيسان مع التقدير المعلومات الواضحة التي وفرها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/42/264 و Add.1) بشأن أنشطتها المتمثلة بدعم شعوب الأقاليم المستعمرة . وقد بين هذا التقرير حقا أن عددا متزايدا من تلك المنظمات قد قدم المساعدة أو وضع برامج للمساعدة مموله من موارد ميزانيتها ، بالإضافة إلى تكثيف تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة المنفذة . كما لاحظا مع الارتياح أن منظمات عديدة قد تعاونت تعاوناً وثيقاً مع دول خط المواجهة والبلدان المستقلة حديثاً في تلبية الحاجات ذات الصلة لحكومات تلك البلدان . وأعرب الرئيسان عن أملهما في أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، استجابة للدعاءات التي وجهتها هيئات الأمم المتحدة المعنية بصورة متكررة ، تكثيف جهودها في مجال تقديم المساعدة الضرورية لتلك البلدان .

١٩ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيسي المجلس بأنه ، عملاً بالفقرة ١٦ من قرار المجلس ٤٨/١٩٨٦ ، تم توجيه انتباه اللجنة الخاصة إلى ذلك القرار وكذلك إلى المناقشات التي أدت إلى اتخاذه خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٦ . كما أبلغ رئيسي المجلس بأن اللجنة الفرعية المعنية بالالتزامات والمعلومات والمساعدة والتابعة للجنة الخاصة تواصل متابعة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٥/٤١ . كما بين رئيسي اللجنة الخاصة أن اللجنة ستأخذ في الاعتبار ، خلال دراستها لهذه المسألة في آب/أغسطس ١٩٨٧ ، نتائج المشاورات التي تجريها اللجنة الفرعية في دورتها الحالية ، وكذلك نتيجة نظر المجلس في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ .

٢٠ - وبما أن المسألة المطروحة في هذا التقرير تتطلب استعراضا متواصلا من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة ، فقد اتفق الرئيسان على البقاء على اتصال وثيق بينهما بمدد هذه المسألة ، رهنا بآية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين وبمودة تنسجم مع القرارات التي قد يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة .

### ثانيا - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

٢١ - أشار رئيسي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى أحكام القرارات التالية التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين :

(١) القرار ٢٥/٤١ بء الذي عمت فيه الجمعية العامة ، في جملة أمور ، إلى تأييد تقرير اللجنة الخاصة<sup>(٢)</sup> والاعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، المعقود في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦<sup>(٣)</sup> ؛ وطلبت إلى مجلس الامن أن يتخذ اجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بغية تطبيق جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وحثت حكومتي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وغيرها من الحكومات التي تعارض تطبيق تلك الجزاءات على اعادة تقييم مواقفها وتسهيل تطبيق مثل هذه الجزاءات من قبل مجلس الامن ؛ وحثت مجلس الامن على اتخاذ تدابير لتعزيز حظر الاسلحة الالزامي الذي اعتمده بقراره ٤١٨ (١٩٧٧) ، وفقا للتوصيات ذات الصلة الواردة في الإعلان الختامي للحلقة الدراسية الدولية المعنية بحظر الاسلحة الذي فرضته الامم المتحدة على جنوب افريقيا ، وهي الحلقة المعقودة في لندن في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٦<sup>(٤)</sup> ؛ ورجت من جميع الدول التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية وتدابير أخرى مماثلة لضمان فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا ، ريشما يتخذ مجلس الامن اجراء بهذا الشأن ، أن تفعل ذلك ؛ وطلبت إلى الدول الاعضاء أن تستبعد نظام الحكم القائم في جنوب افريقيا من جميع المؤسسات داخل منظومة الامم المتحدة حيثما لا يكون هذا الاجراء قد اتخذ فعلا ؛ وطلبت إلى صندوق النقد الدولي أن يوقد تقديم القروض وأي مساعدات أخرى إلى جنوب افريقيا ؛ وطلبت إلى جميع المؤسسات داخل منظومة الامم المتحدة ضمان فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا وعلى الشركات عبر الوطنية والممارك والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات التي تتعاون مع جنوب افريقيا ؛ ورجت من الامين العام أن يواصل جهوده لضمان امتثال منظومة الامم المتحدة لاحكام الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ الد المؤرخ في



١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ؛ ورجت من الامين العام ، وهي تقع في اعتبارها الفقرة ١٥ ، ان يجري دراسة عن علاقة مختلف الوكالات المتخمة وهيئات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة بالهمارف والمؤسسات المالية التي تدير اعمالا تجارية في جنوب افريقيا او بكيانات في جنوب افريقيا .

(ب) القرار ٢٥/٤١ جيم الذي طالبت فيه الجمعية العامة بأن تكف اسرائيل على الفور عن ممارسة جميع اشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، لا سيما في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية ، وبأن تنزع حدا لذلك التعاون ، وتتعهد تقيدا دقيقا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة بالموضوع ؛ وطلبت إلى جميع الحكومات والمنظمات ان تستخدم نفوذها لاقناع اسرائيل بالكف عن هذا التعاون ؛ ورجت من اللجنة الخاصة ان تواصل نشر المعلومات ، على اوسع نطاق ممكن ، عن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ؛ ورجت من الامين العام ان يقدم إلى اللجنة الخاصة ، من خلال ادارة شؤون الاعلام ومركز مناهضة الفصل العنصري التابعين للامانة العامة ، جميع المساعدات الممكنة لنشر المعلومات المتعلقة بالتعاون بين هذين البلدين ؛ ورجت من اللجنة الخاصة ان تبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر ، وان تقدم تقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الامن حسب الاقتضاء .

(ج) القرار ٢٥/٤١ واو الذي احاطت فيه الجمعية العامة علما بالاعلان الذي اعتمدته الحلقة الدراسية بشأن فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا ، المعقودة في اوسلو في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦<sup>(٥)</sup> وزكته لانظار جميع الدول ؛ واحاطت علما بالاحكام ذات الصلة في الاعلان الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، والمتعلقة بالمنتجات النفطية والبتروولية ؛ وحث مجلس الامن على اتخاذ اجراءات لفرض حظر الزامي على توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا ؛ ورجت من جميع الدول المعنية ، إلى حين صدور قرار من مجلس الامن ، اتخاذ تدابير و/أو تشريعات فعالة لتوسيع نطاق الحظر النفطي بغية كفالة الوقف الكامل لتوريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا وناميبييا ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، واقترحت ١٠ خطوات للقيام بذلك ؛ وقررت انشاء فريق حكومي دولي لرمد توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا ؛ ورجت من الفريق الحكومي الدولي ان يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛ ورجت من الامين العام مد اللجنة الخاصة والفريق الحكومي الدولي بكافة المساعدات اللازمة في مجال تنفيذ هذا

القرار ، وبصفة خاصة من أجل تيسير رصد الحظر النفطي على النحو الموصى به في الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية للامم المتحدة بشأن الحظر النفطي على جنوب افريقيا .

(د) القرار ٢٥/٤١ زاي الذي ايدت فيه الجمعية العامة تقرير الامين العام عن صندوق الامم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ، واعربت عن تقديرها للحكومات والمنظمات والافراد الذين تبرعوا للصندوق الاستثماري والوكالات التطوعية التي تقدم المساعدة الانسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري ، ودعت إلى تقديم تبرعات مزية ومتزايدة إلى الصندوق الاستثماري ، ودعت إلى تقديم تبرعات مباشرة إلى الوكالات التطوعية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا .

(هـ) القرار ٢٥/٤١ حاء الذي كان مما ورد فيه أن الجمعية العامة ناشت جميع الدول والمنظمات والمؤسسات التي تدرك الحاجة الملحة للدول المجاورة لجنوب افريقيا إلى المساعدة الاقتصادية :

١١' ان تزيد من المساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي بغية زيادة قوتها الاقتصادية واستقلالها عن جنوب افريقيا ،

١٢' ان تزيد من المساعدات الانسانية والقانونية والتعليمية وغير ذلك من المساعدات من هذا القبيل إلى ضحايا الفصل العنصري ، وإلى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية وإلى جميع الذين يناضلون ضد الفصل العنصري ، ومن أجل اقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ،

وناشت جميع الحكومات والمنظمات اتخاذ اجراءات ملائمة لوقف جميع العلاقات الاكاديمية والثقافية والعلمية والرياضية التي تدعم نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وكذلك العلاقات مع الافراد والمؤسسات والهيئات الاخرى التي تؤيد الفصل العنصري أو تقوم على اساسه ، وناشدت على الدول التي اتخذت بالفعل تدابير طوعية ضد نظام الفصل العنصري بجنوب افريقيا ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ طاء المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، ودعت الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذوها ، ورجت من الامين العام ان يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار .

٢٢- ويرد ادناه وصف للمشاورات المعقودة في عام ١٩٨٧ بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عملا بقرار المجلس ٤٨/١٩٨٦ .

٢٣- وقد ناقش رئيس اللجنة الخاصة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحالة في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي التي ازدادت تدهورا منذ اواسط العام الماضي عندما فرض نظام جنوب افريقيا في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ثاني حالة طوارئ في البلد في عام واحد . واحاط الطرفان علما في مناقشتها بما شهدته حالة الطوارئ الثانية من تزايد القمع الذي يسلطه ذلك النظام ، مثلما ، يتضح من عدد الاشخاص المعتقلين في تلك الفترة البالغ ٣٠ ٠٠٠ شخص ، ومن تشديد الرقابة على الصحافة بدرجة كبيرة ، وتضييق القيود المفروضة على المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، والانتخابات المقصورة على البيض ، المعقودة في ٦ ايار/مايو ١٩٨٧ لمطوية المجلس الابيض في البرلمان ذي المجالى الثلاثة للتأكيد من جديد على مساندة هؤلاء الناصحين لبرنامج الحزب الحاكم فيما يتعلق بالقانون والنظام والاملاح المحدود ، في تحد واضح لحقوق ورغبات اغلبيه شعب جنوب افريقيا وموقف المجتمع الدولي . وأعرب الرئيسان عن قلقهما لاستمرار احتلال نظام الفصل العنصري لناميبيا وحرب ابادة الاجناس التي يشنها على الشعب الناميبي . ولاحظا أيضا مع السخط أن ذلك النظام يواصل أسلوبه في الاعتداء على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها ، مثل ما اتضح في الآونة الاخيرة عندما شن في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ "هجومًا وقائيا" على زامبيا بتعلة منع المؤتمر الوطني الافريقي من القيام بهجوم خلال الانتخابات ، وذلك في محاولة لتحويل اللوم عن السياسات التي يتبعها على الآخرين . ثم استعرض رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس التدابير التي اتخذتها الحكومات وبقية المجتمع الدولي والاطراف الاخرى ضد الفصل العنصري منذ آخر مشاورتهما بشأن هذه المسألة .

٢٤- وذكر الرئيسان التقدم المحرز في فرض جزاءات على جنوب افريقيا منذ عقد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا في باريس في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، ولا سيما تعزيز الجزاءات الجزئية التي اتخذها الكمنولث والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان في اواخر عام ١٩٨٦ ، والخطوات الرئيسية الاخرى التي اتخذتها بلدان شمال اوروبا في الفترة قيد الاستعراض .

٢٥- وتناقش رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس ايضا بشأن الاجراءات التي اتخذها المجلس في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٧ بشأن استمرار تعاون الشركات عبر الوطنية مع جنوب افريقيا . ونظرا في هذا السياق في وثيقة المجلس E/1987/13 ، وهي تقرير

اعده الامين العام عن متابعة توصيات فريق الشخصيات البارزة المعني بانشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وكان المجلس ، في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٦ ، قد طلب اعداده . واستعرض الرئيسان التقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات ، بما فيها وقد الشركات عبر الوطنية لاستثماراتها في جنوب افريقيا وناميبيا ، واشارا ايضا مسألة استمرار تعاون الشركات عبر الوطنية مع جنوب افريقيا والمساعدة التي قدمتها المصارف والمؤسسات المالية الاخرى إلى جنوب افريقيا مؤخرا فيما يتعلق بإعادة التفاوض بشأن دينها الخارجي .

٢٦- ورحب رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس بانشاء الجمعية العامة في دورتها الاخيرة للفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا ، ووافق رئيس اللجنة الخاصة على مواصلة إطلاع رئيس المجلس على اعمال هذا الفريق .

٢٧- ثم تحدث الرئيسان عن جلسات مجلس الامن المعقودة في اوائل هذا العام بشأن جنوب افريقيا وناميبيا والتي نقت فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا ، وحشا هاتين الدولتين وغيرهما من شركاء جنوب افريقيا على اعادة النظر في مواقفها والانضمام إلى بقية المجتمع الدولي ليتمكن تنفيذ واحترام تلك الجزاءات .

٢٨- ثم استعرض رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي واطراف اخرى لمساعدة بلدان المواجهة والبلدان الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي وشعب جنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحريرهما ، بما في ذلك صندوق حركة عدم الانحياز الخاص بـافريقيا الذي انشئ في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وحشا جميع المانحين على مضاعفة جهودهم في هذا الصدد بغية المساعدة على وضع حد للعمل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا واستتباب السلم في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي .

الحواشي

(١) A/41/23 (Part IV) ، الفصل الحادي ، الفقرة ١٦ . وسيمدر التقرير الكامل بوصفه من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/41/23) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/41/22) .

(٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، ١٦ - ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع ، A.86.I.23) . وللاطلاع على الإعلان فقط ، انظر A/41/434-S/18185 ، المرفق ، و Corr.1 .

(٤) انظر A/41/388-S/18121 ، المرفق .

(٥) A/41/404-S/18141 ، المرفق .

-----